

## بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تطالب فيه بتدخل أميركي عاجل لوقف الإرهاب اليهودي ضد المدنيين الفلسطينيين العزل\*

٢٠٢١/١٢/١٩

تُثبت اعتداءات المستوطنين وعناصر منظماتهم الإرهابية المسلحة المتواصلة من جديد مجموعة من الحقائق التي طالما حذرنا منها ومن نتائجها ومخاطرها، ولم يعد بإمكان المجتمع الدولي التغاضي عنها، الصمت عليها، والاكتفاء بالاختباء خلف بعض الإدانات الدولية الشكلية لما ينتج عنها من انتهاكات وجرائم ضد المواطنين الفلسطينيين العزل الآمنين في منازلهم. على رأس تلك الحقائق أن القواعد الارتكازية لإرهاب المستوطنين المنتشرة في عموم الضفة الغربية المحتلة هي سياسة إسرائيلية رسمية وجزءاً لا يتجزأ من المشروع الإسرائيلي الاستعماري التوسعي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأكبر دليل على ذلك أن تلك القواعد وعناصر الإرهاب اليهودي تحظى بحماية ودعم حكومي إسرائيلي، مالياً وقانونياً وتسليحاً، وهي معروفة تماماً لأجهزة الاحتلال الأمنية والعسكرية، هذا بالإضافة إلى أن الهدف الحقيقي من دور ميليشيات ومنظمات المستوطنين المسلحة واعتداءاتهم هو سرقة المزيد من الأرض الفلسطينية وتخصيصها لصالح الاستيطان، وحشر المواطنين الفلسطينيين في أماكن سكنهم ومنعهم من التمدد العمراني في أرض آبائهم وأجدادهم، بحيث يصبح الهم الأكبر للمواطن الفلسطيني الدفاع عن منزله وليس الوصول إلى أرضه أو البناء فيها، كما أن تلك الاعتداءات تثبت حقيقة أن ميليشيات المستوطنين المسلحة هي كتيبة متقدمة في جيش الاحتلال الذي يمارس حرباً مفتوحة على الوجود الفلسطيني في القدس وجميع المناطق المصنفة (ج) بما فيها الأغوار وممارسة أبشع أشكال التطهير العرقي ضد هذا الوجود، في تكامل وتوزيع واضح للأدوار بين عناصر الإرهاب اليهودي وقوات الاحتلال وأجهزته المختلفة، ويتضح من طبيعة هجمات المستوطنين الجماعية الأخيرة على البلدات والقرى الفلسطينية أن جيش الاحتلال هو الذي يشرف على تنظيم هذه الاعتداءات وتوجيهها وحمايتها، أي أن المواطنين الفلسطينيين العزل يجدون أنفسهم في مواجهة منظومة استعمارية متكاملة تأخذ على عاتقها تأمين مصادرة وسرقة الأرض الفلسطينية وممارسة أبشع أشكال القمع والتنكيل بالمواطنين الفلسطينيين، وتدمير وتخريب ممتلكاتهم ومنشأتهم واقتصادياتهم، وقطع الطرق الرئيسية بين المدن الفلسطينية بالمكعبات الأسمنتية وإغلاق مداخل البلدات والقرى الفلسطينية وتجريفها وشل حركة المواطنين الفلسطينيين، في عملية مدروسة ومنهجية تسيطر على مشهد الحياة اليومية للفلسطينيين، وتحاول كسر إرادتهم وفرض الاستسلام لواقع الاحتلال والاستيطان في وعيهم. في ضوء ذلك تؤكد الوزارة أن انتهاكات وجرائم قوات الاحتلال وعناصر المستوطنين

\* المصدر: دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين

<http://www.mofa.pna.ps/ps/ps19122021>

الإرهابية ليست من قبيل ردود الأفعال المؤقتة على حدث هنا أو هناك، إنما هي جزء من مخططات استعمارية توسعية تؤدي إلى إغلاق الباب نهائياً أمام أية فرصة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة بعاصمتها القدس الشرقية.

تدين الوزارة بأشد العبارات ما تتعرض له القدس والبلدات والقرى والمدن والمخيمات الفلسطينية من اعتداءات همجية وعريبات عناصر الإرهاب اليهودي وعمليات قمع وتنكيل بالمواطنين الفلسطينيين العزل ومنازلهم ومركباتهم وأرضهم من شمال الضفة إلى جنوبها، كما تدين بشدة التحريض الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، وتعتبره دعوات حقيقية وعلنية للقتل. إن صمت الحكومة الإسرائيلية على ما يتعرض المواطنون الفلسطينيون يعني ليس فقط تبنيتها لتلك الاعتداءات، وإنما أيضاً تشجيعها والسماح بها، وهو ما يجعلها وفقاً للقانون الدولي شريك كامل بالجريمة. وهو ما ينطبق أيضاً على صمت وسكوت المجتمع الدولي على انتهاكات واعتداءات جيش الاحتلال والمستوطنين ضد الفلسطينيين العزل باعتباره تشجيعاً أيضاً للحكومة الإسرائيلية وجيش احتلالها وعناصر الإستيطان الإرهابية للإمعان في عدوانهم على الفلسطينيين.

تطالب الوزارة الدول كافة ومجلس حقوق الإنسان ليس فقط اعتبار هذه المنظمات اليهودية المتطرفة منظمات إرهابية وجب وضعها على لائحة الإرهاب الدولي، وإنما أيضاً تطالب بمحاسبة ومعاقبة كل جهة رسمية تسمح بوجودها وتحميها وتشجعها على ممارسة هذا الإرهاب أو تسكت عنه. تؤكد الوزارة ضرورة عدم السكوت على هذه الظاهرة والتصدي لها ومنعها من الاستمرار في الاتساع والتمدد وأن لا تجد لها متنفساً في المستويات الرسمية. وعليه، تطالب الوزارة أيضاً بتحريك دولي سريع وفوري من قبل كل من يدعي المسؤولية والاهتمام، بدءاً بالدول الأعضاء بمجلس الامن، الأمين العام للأمم المتحدة ومن يمثله في فلسطين المحتلة، الدبلوماسيون الأجانب المعتمدين في فلسطين، بدءاً بالمؤسسات القانونية والمدافعة عن حقوق الإنسان، المفوض السامي لحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، بدءاً بالإدارة الأمريكية التي تعلن عن التزامها المبدئي بحماية المدنيين أينما تواجدوا والحفاظ على حقوقهم، ومنع التغول ضدهم من قبل من يملك القوة والجبروت وهو ما ينطبق على دولة الاحتلال التي تمارسها جبروتها ضد الشعب الفلسطيني.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbeirut@palestine-studies.org  
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/>